الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على بروتوكول اتفاق ممضى

في 30 مارس 2019 بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة الجمهورية الإيطالية حول برنامج تحسين البنية التحتية

والخدمات المدرسية في المرحلة الابتدائية وملحقيه

(2019 / 64)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 10 / 09 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** بروتوكول الاتفاق وملحقيه بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية إيطاليا.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 28/ 01 / 2020

نائب الرئيس: علـــي الهرماســـي

مقرر اللجنة: فيصـــل دربـــال

المقرر المساعد: هشام العجبوني

المقرر المساعد: مريم اللغماني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 ديسمبر 2019
جلسة اللجنة: 22 جانفي 2020 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 28 جانفي 2020 **نائب رئيس اللجنة:** علي الهرماسي **المقرر:** فيصل دربال

أوّلا . تقديم المشروع:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على بروتوكول الاتفاق المبرم بتونس بتاريخ 30 أفريل 2019 والمتعلق بتمويل "برنامج تحسين البنية التحتية والخدمات التربوية بالمرحلة الابتدائية" وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 67 من الدستور.

الإطار العام:

يندرج هذا المشروع في إطار السعي إلى تكريس مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص وإرساء مقومات الجودة، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة والإمكانيات الضرورية لتطوير التعليم الابتدائي الذي يعتبر الركيزة الأولى لبناء الرأس المال البشري. كما يهدف للتصدي للفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة، وتوفير فضاء مدرسي جاذب وقادر على أداء وظائفه على أكمل وجه...

ووعيا بأهمية قطاع التربية والتعليم ودوره في تأطير الموارد البشرية وتأهيلها لتكون عنصرا فاعلا ومحوريا في تقدّم الشعوب والارتقاء بها في جميع المجالات، فإن إنجاز هذا المشروع سيقدّم إضافة في مسار إرساء منظومة تعليمية تكفل الحق في تعليم لائق وجيّد لجميع أبناءنا دون تمييز أو إقصاء وتشجعهم على المضي قدما في سبيل طلب العلم والتعلّم.

وتعتبر المرحلة الابتدائية اللبنة الأولى في بناء المعارف ونحت ملامح الأفراد وترسيخ الانتماء للوطن. كما تسهم بصفة فعّالة في إعداد ناشئة متشبعة بقيم المواطنة، معتزة بهويتها، فاعلة وقادرة على البناء والتطوير. لذا يعتبر تحسين هذه المرحلة والرقي بها وتطويرها على جميع المستويات عاملا مهما في دعم عملية الإصلاح التربوي الشامل وضمان حق جميع الأطفال في تعليم ذو جودة عالية.

1) أهداف البرنامج:

ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف الدراسة بالمدارس الابتدائية وضمان جودة التعليم وتحقيق مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والتمييز الإيجابي، وذلك من خلال:

ـ مساندة مجهود الدولة في تعميم السنة التحضيرية: من خلال توفير الفضاءات والتجهيزات اللازمة وبالتالي الرّفع من نسبة تغطية المدارس العمومية والمساهمة في تعميم هذه الخدمة لكافة الأطفال في سن الخامسة.

ـ توفير فضاء مدرسي لائق: من خلال صيانة وتهيئة المدارس ذات البنية التحتية المهترئة وتوفير ما تفتقر إليه من مرافق ضرورية (مجموعات صحية، تجهيزات). حيث أن تحسين ظروف الدراسة من خلال أعمال الصيانة وتزويد المدارس بالتجهيزات التربوية اللازمة لضمان حسن سير الدّروس ستمكن المدارس من:

- خلق ظروف طيبة للدراسة،
- تأمين صحة وسلامة التلميذ والمربي وحمايتهم.

كما أن توفير الظروف الصحية الطيبة للتلاميذ سيساعد على تحسين الخدمة التربوية والتقليص من انتشار بعض الأمراض والأوبئة (كالالتهاب الكبدي الفيروسي) بين التلاميذ.

ـ الحدّ من الفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة: وذلك بتأمين الخدمات الضرورية للتلاميذ وخصوصا الأكلة المدرسية، ممّا يستوجب توفير مطاعم مدرسية تحترم شروط الصحة والسلامة. حيث أن توفير خدمات الإطعام المدرسي سيمكّن من الترفيع في عدد المنتفعين بهذه الخدمات، وخاصة بالنسبة للتلاميذ الذين يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى مدارسهم ممّا سيساعدهم على مزيد التركيز في دراستهم وبالتالي تحسين نتائجهم الدراسية.

ـ توفير نفس الحظوظ في التعليم لكافة التلاميذ: وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير المرافق الضرورية.

كل هذا سيساهم في تحسين المناخ المدرسي والحدّ من الرّسوب والتغيب.

2) مكونات البرنامج:

يقوم البرنامج على المكوّنات التالية:

- تهيئة وتجهيز المدارس،
- بناء وتجهيز الأقسام التحضيرية،
- بناء وتجهيز المطاعم المدرسية،
- بناء وتهيئة المجموعات الصحية.

وتشمل هذه المكونات 260 مدرسة موزعة كالتالي:

- تهيئة 240 مدرسة وتجهيز 1385 قاعة بـ 264 مدرسة،
- بناء وتجهيز 162 أقسام تحضيرية،
- بناء وتجهيز 92 مطعم مدرسي و3 منظومات تجريبية لتوزيع الأكلة المدرسية على مجموعة من المدارس المجاورة،
- بناء وتجهيز 171 مجموعة صحية.

وينتظر أن تستفيد كل مدرسة بجملة من التدخلات المتكاملة للاستجابة الأمثل لحاجياتها، مع العلم أن قائمة المدارس المستفيدة سيتم تحيينها من قبل وزارة التربية والمصادقة عليها بصفة دورية من قبل لجنة متابعة البرنامج.

ويتولى إنجاز المشروع وزارة التربية والهياكل الجهوية التابعة لها مع تعيين منسق مسؤول عن البرنامج. وينتظر أن تمتد فترة الإنجاز على 5 سنوات.

3) قيمة التمويل:

يندرج هذا التمويل في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم للتعاون من أجل التنمية للفترة 2017 - 2020 المبرمة بمناسبة زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى إيطاليا يوم 9 فيفري 2017.

وتقدّر القيمة الجملية للقرض المخصص للبرنامج بـ 25 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 79 مليون دينار، مع العلم أن الكلفة الجملية للبرنامج تناهز 31,5 مليون أورو منها 6,5 مليون أورو (20,5 %) يتحملها الجانب التونسي وتشمل إنجاز الدراسات وملفات طلب العروض وكذلك الأداءات.

4) شروط التمويل:

تتمثل الشروط المالية للقرض في ما يلي:

- فترة السّداد: 25 سنة منها فترة إمهال بـ 5 سنوات،
- نسبة الفائدة: تقدر بـ 1 % سنويا،

وهو ما يمثل عنصر هبة بـ 52 %.

وينتظر صرف هذا القرض على 4 أقساط سنوية تبلغ 2,5 مليون أورو (القسط الأول) و7,5 مليون أورو بالنسبة لكل قسط من الأقساط الثلاثة المتبقية.

ويتم صرف الأقساط عند الاستجابة لشروط بلوغ نسبة التعهدات 60 % ونسبة السحوبات 30 % مع المصادقة على تقارير الإنجاز من قبل مكتب تدقيق "Société d'Audit" مستقل يقوم بعمليات الرقابة المحاسبية والإجرائية للمشروع، وتموّل خدماتها من قبل الجانب الإيطالي.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الأربعاء 22 جانفي 2020 خصصتها للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص البروتوكول وملحقيه.

وخلال النقاش، استأثرت مسألة الأوضاع المتردية للمدارس الابتدائية بالجهات الداخلية حيز كبير من النقاش إذ تمّ التركيز أساسا على هشاشة البنية التحتية والخدمات التربوية وكل المرافق الأساسية بالمدارس الابتدائية سواء تعلقت بالظروف الصحية أو مناهج التعليم ونقص الإطار التربوي وتأثيرها على ارتفاع نسبة الانقطاع المبكّر عن الدراسة من ناحية، وعلى تدهور قطاع التعليم الذي يعتبر من أهم القطاعات الحيوية بوصفه معيارا يتم اعتماده لتصنيف مدى تقدّم الدول من ناحية أخرى.

ولاحظ عدد من النواب ضعف الاعتمادات المرصودة لميزانية وزارة التربية مقارنة بما كان يرصد لها في السابق، مؤكدين أن ضعف الإمكانيات كان من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تدهور البنية التحتية المدرسية نظرا لغياب الصيانة المتواصلة. وأكدوا على ضرورة التّرفيع في حجم الاعتمادات المرصودة لميزانية الوزارة باعتبار أنّ الاستثمار في المعرفة والتربية مسألة حيوية، وأوصوا بضرورة المراجعة الجذرية والشاملة لمناهج التعليم وللمنظومة التربوية ككل.

كما أفاد نواب آخرون أن الحالة الاجتماعية في الجهات الداخلية إضافة إلى الظروف اللاّإنسانية وغير الصحية على غرار الأكلة المدرسية والمرافق الحيوية التي لا تحترم شروط السلامة الصحية كان لها تأثير على نفسية التلاميذ ممّا ولّد عديد الظواهر الاجتماعية إضافة إلى الانقطاع المبكّر عن التدريس، وأوصوا بضرورة إيلاء العناية اللازمة للظروف الصحية والصيانة خاصة بالمدارس الداخلية وتوفير أخصائيين نفسانيين لمتابعة التلاميذ حتى يتسنى تحقيق تكافؤ الفرص.

كما بيّن عدد من النواب أنه رغم أهمية هذا التمويل الموجه إلى الاستثمار في قطاع التعليم باعتباره من أهم القطاعات، إلا أنه يعتبر غير كافي بالنظر إلى حجم الطلبات ومشاكل القطاع، وطالبوا بمدّ اللجنة بقائمة في المدارس التي ستنتفع بهذا التمويل والمعايير التي تم اعتمادها لتحديد هذه القائمة مؤكدين على ضرورة تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي وضبط سياسة واضحة لتوفير التمويلات الضرورية على غرار هذا التمويل لتغطية أكبر عدد ممكن من المدارس.

كما أكّد عدد من النواب على ضرورة إيلاء السنة التحضيرية العناية اللازمة من خلال توفير الإطار التربوي المختص والتجهيزات الضرورية التي تراعي سن الطفل في تلك المرحلة.

واقترح نائب الترفيع في معاليم التسجيل المدرسي وتوجيه هذه الاعتمادات لصيانة المدارس وتحسين الخدمات المدرسية في اتّجاه التقليص من سياسة الاقتراض ليتم النهوض بهذا القطاع عن طريق الموارد الذاتية للدولة.

وفي نفس السياق، أكد نواب آخرون على ضرورة توفير الإطار القانوني لتشجيع الجمعيات والمجتمع المدني وكذلك القطاع الخاص ليكون فاعلا في معاضدة مجهود الدولة في اللنهوض بقطاع التعليم وخاصة منه الابتدائي باعتبار ارتفاع حجم التمويلات في مثل هذه المشاريع.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، اعتبر النواب أنّها شروط ميسّرة وتفاضلية مؤكدين على ضرورة توفير وسائل التغطية ضد مخاطر الصرف. وفي نفس الإطار لاحظ نائب ضعف مساهمة الدولة التي لم تتجاوز 20,5 %.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـــ:

- مدّ اللجنة بقائمة في 260 مدرسة المعنية بهذا المشروع والمعايير المعتمدة في تحديدها،
- ضرورة تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي عند تنفيذ المشروع،
- مدّ اللجنة بدراسة الجدوى ومخطط الأعمال،
- إنجاز هذا المشروع بمواصفات عالية خاصة في ما يتعلق بالصرف الصحي،
- إيلاء السنة التحضيرية العناية اللازمة بتوفير الإطار التربوي المختص والتجهيزات الضرورية التي تراعي سن الطفل في تلك المرحلة،
- مراجعة مناهج التعليم والمنظومة التربوية،
- مزيد العمل على توفير التمويلات لمزيد دعم قطاع التعليم وضمان حق الأطفال في الحصول على تعليم ذا جودة.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
علي الهرماسي	فيصل دربال